

مؤتمر جمعية السندات والصكوك الخليجية في الكويت 2016

كلمة السيد مناف عبدالعزيز الهاجري، الرئيس التنفيذي – شركة المركز المالي الكويتي
"المركز"

الأحد الموافق 4 ديسمبر 2016

السيدات والسادة الحضور،

ما كان لمؤتمر جمعية السندات والصكوك الخليجية الذي ينعقد اليوم أن ينعقد في مكان وتوقيت وظروف أفضل من دولة الكويت، والعام 2016، وبالتحديد بعد انتخابات لبرلمان وتشكيل لحكومة لم تتشكل سياساتها بعد. كما تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، بخيارات سياساتها في هذه المرحلة، تحديات غير مسبقة تدفعها لتغيير النموذج السياسي والاقتصادي السائد في المنطقة، والذي يعتمد بشكل رئيسي على النفط كمصدر للدخل. وإذا لم تبادر دول المنطقة بتغيير نموذجها الاقتصادي واستبداله بنموذج يتماشى مع الواقع الحالي والمخاطر التي ينطوي عليها النموذج، سينعكس ذلك بشكل سلبي على الاستقرار السياسي والاجتماعي والمالي الذي حظيت به المنطقة خلال السنوات الماضية، وعلى دورها المحوري في استقرار المنطقة بنطاقها الواسع.

إن الكويت هي آخر القادمين من دول مجلس التعاون الخليجي إلى سوق السندات العالمي، وتشهد حاليا موجة من الإصلاحات، بعضها مالية بمضمونها وتشمل فرض الضرائب، ورفع الدعومات، وتحرير أسعار الطاقة. إلا أن هنالك إصلاحات أخرى ليست مالية ولا تقل أهمية إن لم تكن أهم، وهي الإصلاحات التي تُعنى برأس المال البشري، والتميز المؤسسي، ومن أهم متطلبات هذه الإصلاحات هي الثقة والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ولعل من مفارقات الإصلاح في الكويت هو أنها الدولة الخليجية الأقل تأثرا بتقلبات أسعار النفط، وبالرغم من ذلك، فهي تعاني من قصورٍ جدي في ما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد، فالإنفاق غير المنتج والمتكرر في الميزانية مرتفع لدرجة غير قابلة للاستمرار، والكفاءة المؤسسية متدنية بشكل واضح، وسهولة ممارسة الأعمال هي الأكثر انخفاضاً ضمن دول مجلس التعاون الخليجي.

وبناء على كل ما سبق ذكره، أعتقد أن الخطر المنطوي على دخول الكويت في السوق العالمي للسندات السيادية هو الخطر الرئيسي، والذي يتحتم مناقشته خلال هذا المؤتمر عبر أسئلة حيوية أهمها:

- ما هي احتياجات الكويت المالية؟
- لأي درجة يجب أن تكون الاحتياجات المالية منتجة لتكون كلفة التمويل مجدية؟
- هل سنستمر نشاهد التشوهات في الميزانية بعد الاقتراض؟

• كيف لنا أن نستفيد من المراقبة الدقيقة من قبل أسواق رأس المال العالمية لنعالج هذه التشوّهات المالية؟ ومن خلال أي إطار عمل للحوكمة؟

• وأخيرا وليس آخرا، كيف لنا أن نستفيد من بزوغ الأداة الاستثمارية المتمثلة بالسندات السيادية في الكويت كعامل استقرار وتنويع استثماري، وليس كمنافس للقطاع الخاص؟

وإذا ما تم صياغة إطار عمل للحوكمة يشرك الأطراف المعنية المحلية والعالمية، أعتقد أن إصدار سندات سيادية بمستوى محدد سيكون فرصة ممتازة للكويت لتجلب من الأسواق العالمية لرأس المال نوع جديد من التمحيص للتأكد من استدامة ميزانية الدولة.

وفي حين أصبحت مسألة إصدار سندات سيادية أكثر أكاديمية وتقنياً، لا يمكن التقليل من أهمية المخاطر المتعلقة بمنحنى التعلم في الكويت. ومن المحتمل أن يكون عامل المخاطرة الرئيسي هو التميز المؤسسي ورأس المال البشري الذي سيدير العملية والجدول الزمني. إن هذه العملية ستكون حتماً مهمة لصورة دولتنا وسمعته المرموقة التي بناها على مر السنين عن طريق مؤسسات ناضجة مثل الهيئة العامة للاستثمار وبنك الكويت المركزي.

وبعيداً عن الشعارات الوطنية، أو من بشدة أن القطاع المالي في دولة الكويت، يمكنه أن يلعب دوراً فريداً في تلافي المخاطر التي ذكرتها، نظراً للخبرة التي اكتسبها هذا القطاع بحكم الأزمات التي مر بها بسبب تقلبات الاقتصاد، والرقابة الشديدة عليه والتي تفوق القطاعات الأخرى بمراحل، والابتكار المتجسد بالطرح المستمر لأدوات مالية جديدة للسوق، وإطار الحوكمة القوي الذي يتمتع به.

ولذلك أعتقد أنه من المجدي تأسيس الشراكة بين القطاع المالي الكويتي والجهات الرسمية المعنية في القطاع العام، ليس فقط لإدارة الإصدارات، بل أيضاً للتعامل مع التحديات المختلفة المحيطة بإدارة إصدار السندات والمتمثلة بالحوكمة، ودعم القرار، والتنظيم، فضلاً عن دور الوساطة بين الجهة المصدرة والمستثمرين من الأفراد والمؤسسات، والذي يتطلعون لأدوات استثمارية جديدة وعوائد مجزية.

وبهذا أختتم كلمتي متمنياً لجميع المشاركين مؤتمراً مثمراً.